اقتصاد

الوزير قال: مسابقة التأمينات ألغيت..
والمدير: فقط أعدنا الامتحان ولم نلغ المسابقة!!

الوطن

بين مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحيى الأحمد أنه بعد صدور نتائج المسابقة الخاصة بتعيين موظفين لدى المؤسسة سيتم تعيين الناجحين وفق تسلسل النجاح، نافياً ما يتم تداوله عن إلغاء المسابقة، موضحاً أن الإجراء اقتصر على إعادة الامتحان التحريري فقط لأن عدد الناجحين كان أقل من العدد المطلوب حيث بلغ عددهم حينها ٢٠٠ فقط بنسبة نجاح متدنية جداً وصلت إلى ٤ بالمئة، كما تعذر على ٢٤٠ متسابقاً الحضور بسبب انقطاع الطرق في وقتها وأن الهدف إعادة الامتحان هو إتاحة الفرصة لاستعادة أكبر عدد ممكن من المتقدمين وملء كافة الشواغر المتوافرة التي قد تتجاوز ٤٥٠ شاغراً.
علماً بأن وزير العمل خلف العبد الله كان قد صرح في وقت سابق أنه تم إلغاء نتائج المسابقة وإعادة تحديد موعد الامتحان وإحالة الموضوع إلى الرقابة الداخلية للتحقيق في التجاوزات.
ومن جهة أخرى بين الأحمد أنه تم تشكيل لجنة للتأكد من سلامة الإجراءات وقوانينها والوقوف على دقة توزيع معاشات المتقاعدين في فروع مؤسسة التأمينات الاجتماعية، موضحاً أن اللجنة بدأت عملها واطلعت على عمل دوائر المعاشات وما زالت مستمرة.
وفيما يخص تنفيذ توجيه رئيس الحكومة بالتحقيق في ملف معاشات محافظة الحسكة والرقة بين الأحمد أنه تم توجيه كتاب إلى فرع الحسكة لتشكيل اللجان إضافة إلى تكليف الرقابة الداخلية في الفرع التحقيق في الموضوع، كما تم تشكيل لجنة من الإدارة العامة ذهبت إلى فرع الحسكة ويتم الآن تحليل المعلومات المتوافرة وتم وضعها في عهدة مدير الرقابة واللجنة المختصة بالإدارة أصولاً بانتظار نتائج تحقيقات اللجان المشكلة بالفرع لضمها إلى المعلومات المتوفرة.
وبالنسبة لموضوع معاشات متقاعدي محافظة الرقة أوضح الأحمد وجود بعثة من الجهاز المركزي للرقابة المالية تبحث في الموضوع وحتى تاريخه لم يصدر التقرير النهائي بالنتائج وأن الرقابة الداخلية لدى المؤسسة تعمل في هذا الاتجاه.
مبيناً أن فهم آلية عمل المؤسسة تمكن أي خبير أو مراقب أو مهتم من التأكد من تجنب إمكانية حدوث فساد مالي لدى المؤسسة لأن دور المؤسسة يقتصر على تحويل كتلة المعاشات الإجمالية إلى البريد أو المصارف فقط.
وأنه لا يوجد أي تعامل مالي بين المؤسسة وأصاحب المعاش إطلاقاً، وأي خلل هو نتيجة تأخر أصحاب المعاشات بتقديم الوثائق والمستندات الشخصية.
مؤكداً قيام المؤسسة بأداء دورها بأعلى درجات الكفاءة وبذلك الجهود للوفاء بالتزاماتها والاستمرار بمعالجة كل الحالات الطارئة وضبط العمل وفق أعلى معايير الأداء.
تجدر الإشارة إلى أن معاشات متقاعدي محافظة الرقة كانت تصرف يدوياً من فرع المؤسسة في محافظة دمشق كما كان يتم تسليم المعاشات إلى وكلاء بموجب وكالات جماعية بأسماء المستفيدين. وإن إحالة المعاشات إلى البريد تم بموجب قرار المؤسسة إثر شكوى تم على أثرها بدء التحقيق في المخالفات المرتكبة. إلى ذلك، يبقى القول الفصل لتقرير الجهاز المركزي للرقابة المالية النهائي، ومن بعده القضاء المختص.
وفي سياق آخر بين الأحمد أن عدد المتقاعدين المستفيدين من خدمات المؤسسة يبلغ نحو ٥٠٠ ألف وتصل المبالغ المصروفة إلى حدود ٨٠ مليار ليرة سورية سنوياً أي بمعدل ٧ مليارات ليرة سورية شهرياً.

يمكن للموظفين الملتحقين بخدمة الاحتياط الاستفادة من قرض الدخل المحدود
٣٦٠٠ مواطن حصلوا على قروض «التسليف» في شهر ونصف الشهر
الحصول على الطلب عبر الانترنت واستلام القرض خلال أيام

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام مصرف التسليف الشعبي محمد حمرة لـ«الوطن» عن منح أكثر من ٣٦٠٠ قرض لمحدودي الدخل بقيمة تجاوزت ٩١٠ ملايين ليرة سورية في شهر ونصف. علماً بأن المصرف استأنف منح قروض محدودي الدخل بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١.
ورأى حمرة أن العدد الإجمالي لمنح القروض ضعيف قياساً إلى المتوقع، وعزا ذلك إلى انتظار العاملين للحصول على ترفيعاتهم الجديدة، مع العام ٢٠١٦ بهدف الحصول على سقف القرض الذي هو ٣٠٠ ألف ليرة سورية، أو على أكبر قيمة ممكنة نسبة إلى قيمة الراتب الشهري.
إلى ذلك توقع حمرة إقبالاً جيداً على القروض خلال الفترة القادمة، وخاصة بعد تبسيط إجراءات الحصول على القرض، فمن ناحية الكفلاء، سمح المصرف لهم بسحب قروض من المصرف. وسوف يتم تنزيل ٥٠ بالمئة فقط من قيمة قسط قروض الدخل المحدود الممنوح للمقترض المكفول من ملاءة الكفيل كالتزام مالي مترتب عليه في معرض احتساب مبلغ القرض الذي سيمنح له فقط، وأنه في حال عدم سداد المكفول لأقساطه ومطالبته الكفيل بالسداد يتم المطالبة بكامل القسط المستحق على المكفول. يأتي ذلك بغية إفساح المجال أمام جميع العاملين في الدولة الحصول على القروض من جهة، وبأدنى مستوى من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وتسهيلاً على الراغبين في الحصول على قروض دخل محدود ولتقليل عدد المراجعات للفروع.
كما تم إدراج نماذج للأوراق الثبوتية المطلوبة، ونموذج طلب القرض ونموذج الكفالة والتعهد الخطي من الكفلاء والتعهد الخطي من طالب القرض الخاص بالحصول على القرض على موقع المصرف عبر الإنترنت بحيث يتمكن الراغب بالحصول على قرض من استكمال هذه الأوراق وإملائها وتقديمها لفرع المصرف المعني وختمها بخاتم الفرع عند استلام الطلب.
من جهة أخرى بين حمرة إمكانية حصول الراغبين من الملتحقين بالخدمة الاحتياطية والذين يتقاضون رواتبهم من أماكن عملهم على قروض الدخل المحدود من فروع المصرف.
وأكد حمرة أن عملية منح قروض الدخل المحدود تتم خلال أيام قليلة، وأن المصرف يسعى لاستقطاب أكبر شريحة ممكنة لمنح القروض، وخاصة أن المصرف يتمتع بفائض كبير في السيولة ينبغي توظيفه.
وفي آخر البيانات المالية المتاحة عن المصرف، فقد تجاوزت سيولته نسبة ٧٩ بالمئة على حين بلغت خلال الفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٤ بحدود ٧٥ بالمئة وتفوق بذلك النسب المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف الواجب الاحتفاظ بها بحدود ٥٠ بالمئة.
يشار إلى أن المصرف يملك ٦٥ فرعاً متوزعة حسب المناطق خرج منهم ١٧ فرعاً من الخدمة نتيجة الأعمال الإرهابية وقد تمت إعادتها إلى العمل، من خلال تقديم جميع خدماتها في فروع أخرى كما أن خدمات فروع المصرف التي خرجت من الخدمة في إدلب وجسر الشغور وأريحا وسلقين يتم تقديمها في فرع المصرف بحماة وفرع معرة النعمان في السقيلبية وفرع تدمر في الحريقة بدمشق.

خلاف «حام» بين «التموين» و«جمعية المستهلك»
دخاخني: الوزارة لا تمولنا وسيتحول عملنا إلى الرد على الهاتف فقط!
شعيب: أين أثر عملكم على المستهلك بعد ١٥ سنة من التأسيس؟

عبد الهادي شباط

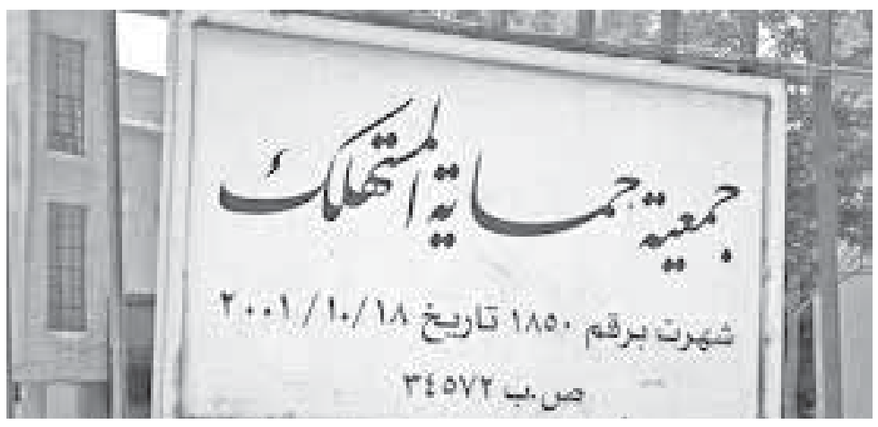

كشف رئيس جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها عدنان دخاخني عن عجز مالي تعاني منه الجمعية وعدم تمويل الجمعية من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال العام الحالي والعام السابق إضافة إلى دعم الجمعية فقط بقيمة ٢٧٥ ألف ليرة في العام ٢٠١٤ وهي تمثل نصف حجم الدعم السنوي المقرر من الوزارة وعن أسباب عدم تمويل التجارة الداخلية بين دخاخني أن الوزارة تتذرع بأن قانون التموين الجديد رقم ١٤ والذي صدر خلال العام الماضي لم ينص على تمويل جمعيات حماية المستهلك وأن الجهة المعنية بدعم الجمعية هي وزارة الشؤون الاجتماعية وعند مخاطبة الشؤون الاجتماعية كان الجواب بعدم وجود نص صريح لديهم بتقديم مثل هذا التمويل.
وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس الجمعية أنه تمت مؤخراً مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء حول ذلك وتم إيضاح طبيعة عمل الجمعية والنشاطات التي تطلع بها الجمعية وبيانات مالية حول كافة الأموال التي تسلمتها الجمعية منذ تأسيسها بالعام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١٥ وكيفية صرف هذه الأموال بشكل موثق مع لحظ جميع الصرفيات والنفقات التي تحتاجها الجمعية.
مؤكداً أن معظم مصاريف الجمعية لا تتعدى ٣٥ ألف ليرة شهرياً وعن مصادر التمويل الأخرى بين أنها تأتي من رسوم الاشتراك الشهري للأعضاء والبالغ ألف ليرة لكل عضو مشيراً إلى أن عدد أعضاء الجمعية تجاوز ٤٠٠ عضو لكن المشكلة في مدى التزام الأعضاء بدفع الرسوم حيث لا تتجاوز نسبة الذين يسددون اشتراكاتهم ٢٠٪ من الأعضاء وذلك بعد العديد من الاتصالات والمتابعة للأعضاء.
كما بين دخاخني أن الجمعية تلقت دعماً بقيمة ١٠٠ ألف ليرة من غرفة تجارة ريف دمشق وأنها كانت مبادرة إيجابية من الغرفة وهي تعكس تفهم عمل الغرفة للجمعية وأن الجمعية ليست خصماً لها.
وعن مصير الجمعية في حال استمر الوضع المالي على حاله ولم تحصل على دعم مالي بين أن الجمعية حالياً مستمرة حتى استنفاد آخر ليرة في صندوقها وبعدها سيتم اختصار أعمال الجمعية على متطوع من مجلس الإدارة يرد على الهاتف فقط دون القدرة على متابعة النشاطات التي تعمل عليها الجمعية وأن صلاحية حل الجمعية هو من اختصاص رئاسة مجلس الوزراء فقط مع العلم أن معظم المهمات التي يقوم بها أعضاء الجمعية غير مأجورة ولا يصرف لهم أي نفقات بدل مصاريف المهمة التي قاموا بها.
وهنا سألنا رئيس الجمعية إذا ما كان يعتبر قطع الدعم المالي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هو من قبيل عدم الراحة لعمل هذه الجمعية والرغبة في توقفها، أوضح أنه ربما تكون هذه العوامل هي السبب الحقيقي الذي يقف وراء عدم تمويل الجمعية من الوزارة خاصة وأن الجمعية تدافع عن المستهلك بصوت عال ولا تجامل أحداً في ذلك وحتى عندما تتذرع الوزارة بأن إيقاف الدعم جاء تماشياً مع القانون الجديد للتموين الذي لم يتضمن نصاً واضحاً بتقديم الدعم للجمعية نؤكد أن الوزارة أوقفت الدعم من قبل صدور هذا القانون ومنه يمكن تسجيل إشارة استفهام حول نيات الوزارة اتجاه الجمعية.

> الجمعية قبلت ١٠٠ ألف ليرة دعماً من تجار!!

وهنا اتجهت «الوطن» إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للاطلاع على موقفها تجاه الجمعية حيث أكد معاون الوزير جمال شعيب أن الجمعية كانت تتلقى دعماً مالياً خلال السنوات السابقة بناء على اجتهادات شخصية ولم يكن الموضوع ضمن نص قانوني ملزم للوزارة بدعم الجمعية وأن القانون (١٤) الذي صدر مؤخراً لم ينص على تقديم دعم مالي للجمعية وأن جميع الجمعيات الأهلية التي من ضمنها جمعية حماية المستهلك هي تتبع إدارياً لوزارة الشؤون الاجتماعية وعليهم طلب الدعم المالي منها وليس من التجارة الداخلية.
وعن وجود نيات مبيتة لدى الوزارة حول تجميد عمل الجمعية أكد أن هذا غير صحيح وأن الوزارة جاهزة للتعاون مع الجمعية في أي نشاط تود القيام به ويخدم مصلحة المستهلك وعلى سبيل المثال عرضت الوزارة مؤخراً على الجمعية إصدار مجلة تحت اسم حماية المستهلك وأن الوزارة جاهزة لتقديم الدعم المطلوب لها والاشتراك في هذه المجلة وفي غيرها من النشاطات التي تهدف إلى حماية المستهلك، لكن لا يمكن أن تتحول الوزارة إلى ممول لهذه الجمعيات الأهلية والتي طالما أكدت أن عملها تطوعي وخاصة أنه أصبح لدينا العديد من جمعيات حماية المستهلك وتجاوز عددها /٥/ جمعيات في المحافظات السورية حلب وطرطوس والسويداء ودمشق وريفها والأهم حسب معاون الوزير أين أعمال ونشاطات هذه الجمعيات؟ وما حصيلة الأثر لعملها على المستهلك؟ وخاصة أن جمعية دمشق وريفها مضى على تأسيسها ١٥ عاماً.

المناطق الحرة: الآليات الأوروبية التي دخلت عبر تركيا غير مشمولة برسم ٣٠٪

الوطن

قال مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد كتكوت في تصريح لـ«الوطن» إن الآليات ذات المنشأ الأوروبي التي دخلت عن طريق تركيا ترانزيت غير مشمولة برسم ٣٠٪ الذي يفرض على البضائع التركية باعتبار أن منشأها ليس تركياً وذلك بعد أن أصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ١٠ تاريخ ٢٠١٦/١/٥ الذي نص على اعتبار الآليات الموجودة في المناطق الحرة والخاضعة لأحكام القرار رقم ٤٧٣ تاريخ ٢٠١٥/٨/٩ غير مشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ٢٠١٥ في حال كانت داخل المناطق الحرة قبل تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩.
وكانت رئاسة الجمهورية أصدرت المرسوم التشريعي رقم ١٨ الذي عدلت بموجبه المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ تاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ وقد نص بصيغته المعدلة على فرض رسم بنسبة ٣٠٪ من القيمة على جميع المواد والبضائع ذات المنشأ أو المصدر التركي والمستوردة إلى الجمهورية العربية السورية لمصلحة دعم إعمار القرى النامية والذي صدر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩.
على صعيد عمل المؤسسة العامة للمناطق الحرة بيّن كتكوت أن خطة عمل المؤسسة للعام ٢٠١٦ سوف تركز على تفعيل عمل ودور المرافئ الجافة في المناطق الحرة بالتنسيق مع وزارة النقل للدور المهم الذي تلعبه هذه المرافئ في زيادة حركة التبادل التجاري وتجارة الترانزيت وتخفيف الأعباء المالية عن التجار والمستثمرين وعلى إقامة علاقات اقتصادية مع دول البريكس وشرق آسيا في مجال المناطق الحرة ومتابعة تنفيذ بروتوكولات التعاون الموقعة مع الدول العربية والصديقة واستكمال توقيع بروتوكولات تعاون مع الدول الأخرى ومتابعة إقامة مناطق حرة مشتركة جديدة مع الدول المجاورة وخاصة العراق في المواقع التي تم الاتفاق عليها مع الجانب العراقي بعد تحسن الظروف الحالية في البلدين، وتسعى المؤسسة أيضاً إلى تحسين البنى التحتية للمناطق الحرة القائمة لتطوير العمل الاستثماري فيها في ضوء الاعتمادات المخصصة في الموازنة الاستثمارية وإعادة تأهيل المناطق الحرة المتضررة ووضعها بالاستثمار وتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الإسعافية للمناطق الحرة المتضررة.
ولفت مدير المناطق الحرة إلى أن المؤسسة ستساهم خلال العام الجاري في زيادة حجم الاستثمارات التصديرية وخاصة بعد استكمال إصدار مشروع قانون المناطق الحرة الجديد وهو يتضمن العديد من المزايا التي تساهم في جذب استثمارات صناعية جديدة وتحقيق التنافسية مع المناطق الحرة في دول الجوار والدول العربية ومتابعة استكمال إنجاز مشروع المرسوم المتضمن إعفاء المستثمرين في بعض المناطق الحرة المتضررة من البدلات والغرامات لفترة معينة وإعفاء المستثمرين في بقية الفروع من الغرامات والفوائد خلال المدد التي تم تحديدها في هذا المشروع وإقامة أسواق حرة جديدة في المنافذ الحدودية كافة وإقامة مناطق حرة جديدة في بعض المحافظات لتحقيق الجدوى الاقتصادي منها وإقامة مناطق اقتصادية وتخصصية حرة ومناطق حرة خاصة والتعاون مع الدول الصديقة في هذا المجال.
وتسعى المؤسسة كذلك إلى دراسة البدلات التي تتقاضاها المؤسسة من المستثمرين الواردة في القرار رقم ٦٦٩ لعام ٢٠١٥ وإعداد قرار جديد للبدلات عن العام ٢٠١٦ في حال تطلب الأمر ذلك ليتواكب مع طبيعة الاستثمارات التي تم الترخيص لها في المناطق الحرة السورية والتعاون مع إدارة الجمارك لمعالجة الأمور والمسائل الجمركية المتعلقة بعمل المناطق الحرة.

لجنة لتوزيع المشاريع الإنشائية على شركات الأشغال العامة بالعدل

الوطن

عدلت رئاسة مجلس الوزراء بعض بنود نظام تصنيف المقاولين الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٧ وحددت من خلاله الحدود الدنيا والعليا المسموح بها لكل فئات التصنيف عند إجراء عقود جديدة في اختصاص حفر الآبار.
وبحسب الجدول المرفق فقد جعل الحد الأعلى للفئة الممتازة مفتوحاً وحددت قيمة ١٥٠ مليون ليرة للحد الأدنى لهذه الفئة للمشاريع المتعاقد عليها و٧٥٠ مليون ليرة للحد الأعلى و١٠٠ مليون ليرة للحد الأدنى للفئة الأولى و٥٠٠ مليون ليرة للحد الأعلى و٥٠ مليون ليرة للحد الأدنى للفئة الثانية و٢٥٠ مليون ليرة للحد الأعلى و٢٥ مليون ليرة للحد الأدنى للفئة الثالثة و٨٠ مليون ليرة للحد الأعلى و٨ ملايين ليرة للحد الأدنى للفئة الرابعة و٣٠ مليون ليرة للفئة الخامسة و١٥ مليون ليرة للفئة السادسة.
ووافقت رئاسة مجلس الوزراء من جانب آخر على تشكيل لجنة برئاسة وزارة الأشغال العامة وعضوية ممثلين عن الجهات العامة المعنية مهمتها دراسة جبهات العمل ذات الطبيعة الإنشائية والهندسية المتاحة وتوزيع هذه المشاريع بين الشركات الإنشائية العامة بشكل عادل، وبحسب الاختصاص وبشكل ملزم للجهات صاحبة المشاريع، وذلك استنادا إلى توصية اللجنة الاقتصادية وكتاب وزارة الأشغال العامة بهذا الخصوص.
وطلبت الوزارة من كل الجهات في المحافظات التابعة لمختلف وزارات الدولة صاحبة المشاريع المتعاقد عليها بالتراضي مع مؤسسات وشركات الإنشاءات العامة لتنفيذ المشاريع وفق جداول خاصة بكل وزارة والجهات التابعة لها. وقد تلقت وزارة الأشغال جدولاً ببعض المشاريع في عدد من المحافظات وهي المدينة الصناعة فرع عدرا وفرع ببرود والمدينة الصناعية فرع الشيخ نجار والمدينة الصناعية فرع حسياء وبناء مقر لفرع المصرف الزراعي التعاوني في اللاذقية وفي السلمية وتوزعت هذه المشاريع على الشركة العامة للبناء ومؤسسة الإسكان العسكري ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، وكان وزير الأشغال العامة حسين عرنوس قد ذكر لـ«الوطن» أن الشركات والمؤسسات التابعة للوزارة بدأت تعاني من عدم إمكانية توفير الرواتب والأجور للعاملين في الشركات الإنشائية نتيجة ما تعانيه هذه الشركات من نقص السيولة اللازمة لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها تجاه الجهات العامة الأخرى والديون التي وصلت إلى أكثر من ثمانية مليارات ليرة على الجهات صاحبة المشاريع الأمر الذي استدعى رئاسة مجلس الوزراء للطلب من الجهات العامة في الدولة والمترتب عليها استحقاقات مالية لمصلحة الشركات الإنشائية المبادرة إلى صرف تلك الاستحقاقات من كشوف ومطالبات أخرى خلال مدة أقصاها ٢٠١٦/٦/٣٠ وحملت عاقد النفقة والمدير المالي ومحاسب الإدارة المسؤولية الناجمة عن عدم التسديد وكلفت الجهاز المركزي للرقابة المالية متابعة تنفيذ ذلك استناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية في جلستها بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ الخاصة بالديون المترتبة على الجهات العامة لمصلحة الشركات الإنشائية العامة العائدة لوزارة الأشغال العامة.